جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي

– دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب –

أ. بن لكحل محمد أمين *

مستخلص:

تعرضنا في هذا البحث لجاذبية مناخ الاستثمار في دول المغرب العربي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ازدادت المنافسة الدولية لجذب الاستثمارات الأجنبية كأداة لتحقيق استدامة النمو الاقتصادي وتمويل المشاريع الاستثمارية ونقل التكنولوجيا وخلق المزيد من فرص العمل وتحقيق الرفاهية الاقتصادية. وعلى الرغم من إقدام الجزائر وتونس والمغرب على عدة إصلاحات شملت المجالات القانونية والإجرائية وتطوير البنية التحتية، فان هذه الدول لم تصبح بعد موقع جذب مهم للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بغيرها من الدول النامية. حيث تواجه دول المغرب العربي وخاصة الجزائر عدة عراقيل والمعوقات التي تحول دون تدفقات أكثر للاستثمار الأجنبي المباشر، ودليل ذلك وضعية الجزائر ضمن مؤشرات مناخ الاستثمار المتأخرة جدا. سنحاول من خلال هذا المقال التطرق إلى وضعية مناخ الاستثمار في الجزائر وتونس والمغرب من خلال بعض المؤشرات الدولية، وربطها بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار، دول المغرب العربي.

Résumé:

Nous avons abordé dans cette recherche de l'attractivité de climat d'investissement dans les pays du Maghreb arabe pour l'investissement direct étranger, qui a augmenté la concurrence internationale pour attirer les investissements étrangers comme un outil pour parvenir à une croissance économique durable et le financement de projets d'investissement et le transfert de technologie et la création d'emploi et atteindre le bien-être économique. Malgré le commencement de l'Algérie, la Tunisie et le Maroc à effectuer des réformes, dont la mise au point juridique, procédural et les infrastructures, ces pays ne sont pas encore un site important pour attirer les investissements directs étrangers par rapport à d'autres pays en développement. Ont révélé qu'il existe de nombreux obstacles à l'écoulement des investissements directs étrangers dans les pays du Maghreb arabe, notamment l'Algérie. Nous allons essayer à travers cet article d'aborder l'état du climat d'investissement en Algérie, la Tunisie et le Maroc à travers certains indicateurs internationaux, et essayer de reliant les flux d'IED dans ces pays.

Mots clés : L'Investissement Direct Étranger, Le Climat De L'Investissement, Les Pays Du Maghreb Arabe.

* أ/ بن لكحل محمد أمين، أستاذ مساعد ا، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر.

مقدمة:

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مهما من مصادر التمويل الدولية لكل دول العالم، فمنذ ثمانينيات القرن الماضي تراجعت القروض الدولية وبرزت أزمة المديونية الدولية، مما جعل الدول النامية تبحث عن بدائل لتمويل التنمية الاقتصادية بها، حيث رأت في الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا تمويليا مهما لها. إن قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تعتمد إلى حد كبير على توافر عدة مقومات طبيعية واقتصادية وسياسية واجتماعية، والتي تختلف من دولة إلى أخرى.

وبالرغم من زيادة المنافسة بين مختلف الدول لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما مع بروز ظاهرة العولمة المالية وانفتاح الأسواق المالية الدولية، فان نتائج هذا الاهتمام تختلف من دولة إلى أخرى، ولمسايرة هذه التطورات على الساحة الدولية، تبذل الدول العربية ومن بينها دول المغرب العربي جهوداً معتبرة لتهيئة مناخها الاستثماري، من خلال تكييف أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومنح المزيد من المزايا والحوافز والضمانات. وهذا يقودنا لطرح الإشكالية التالية:

– ما هو واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي؟

الأسئلة الفرعية: من خلال الإشكالية الرئيسية يمكننا طرح أهم الأسئلة الفرعية للإجابة عنها من خلال هذا البحث:

1. ما هو حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر وتونس والمغرب؟ وما هو توزيعه القطاعي والجغرافي؟
2. بما يتميز مناخ الاستثمار في كل من الجزائر وتونس والمغرب؟ وما موقعه لكل دولة من الدول الثلاثة ضمن المؤشرات الدولية والإقليمية؟
3. ما هي أهم المعوقات التي تواجهها دول المغرب العربي وخاصة الجزائر منها، والتي تحول دون جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟

فرضيات البحث: يمكننا افتراض الإجابات الأولية التالية للأسئلة السابقة:

1. ما تزال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر وتونس والمغرب ضعيفة جدا مقارنة بباقي الدول العربية.
2. ضعف وضع مناخ الاستثمار في الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس ضمن المؤشرات الدولية من شأنه أن يحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها.
3. تواجه دول المغرب العربي عدة تحديات تتمثل في مزيد من الإصلاحات على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية والبنية التحتية والبيئة المؤسسة وبيئة أداء الأعمال من أجل جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لدول المغرب العربي وخاصة الجزائر في عملية التنمية، فعملية تقييم مناخ الاستثمار وتحديد أهم محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لها أهمية كبيرة في تحديد نقاط القوة والضعف لمناخ الاستثمار في الجزائر وتونس والمغرب وبالتالي في تحديد السياسة الصحيحة ليكون أكثر جذبا للاستثمارات المحلية والأجنبية.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

1. دراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر، تونس والمغرب وتوزيعها القطاعي والجغرافي.
2. تقييم مناخ الاستثمار في دول المغرب العربي وفقا لأهم المؤشرات الدولية والإقليمية.
3. إبراز أهم المشاكل والمعوقات التي تثبط عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي.

المنهج المستخدم في البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر وتونس والمغرب وتقييم مناخها الاستثماري.

محتويات البحث: تم تقسيم هذا البحث إلى المحاور التالية:

1. تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي.
2. الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في دول المغرب العربي.
3. تقييم مناخ الاستثمار في دول المغرب العربي من خلال أهم المؤشرات الدولية والإقليمية.

أولا: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي.

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ممارسة المال الأجنبي لنشاط في بلد آخر، حيث يرافق هذا النوع من الاستثمار انتقال التكنولوجيا والخبرات التقنية إلى البلد الآخر، من خلال ممارسته لسيطرة و إشراف مباشرين على نشاط المشروع.[1] حيث يكون الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي نسبة 10% أو أكثر من أسهم رأس مال المشروع ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة.[2]

1. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، تونس والمغرب:

حسب تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2014 شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي لسنة 2013 ارتفاعا بنسبة 9% لتصل إلى 1.45 تريليون دولار[3] بعدما أن انخفضت بنسبة 18% سنة 2012 حيث وصلت إلى 1.3 تريليون دولار[4]. بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية سنة 2013 رقما قياسيا جديدا بقيمة 778 مليار دولار بنسبة 54% من التدفقات العالمية، منها 6.2% فقط حصة الدول العربية بقيمة 48.5 مليار دولار والتي مثلت 3.3% من إجمالي التدفقات العالمية[5]. أما فيما يخص دول المغرب العربي، فقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2013 في كل من الجزائر بنسبة 12.8 % والمغرب بنسبة 23.09 % وهي نسبة معتبرة مقارنة بالجزائر وهذا يدل على أن للمغرب أداء جيد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالجزائر وتونس التي شهدت انخفاضا في حجم هذه التدفقات لنفس السنة بنسبة 31.66 % ويبدو أن الأمر راجع للأحداث السياسية والأمنية التي تشهدها تونس في السنوات الأخيرة. والجدول التالي يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثلاثة:

الجدول رقم (01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول المغرب العربي (مليون دولار).

السنوات	الجزائر	المغرب	تونس
2000	280,1	422	277,9
2001	1107,9	2807	486,5
2002	1065	480,7	820,8
2003	638	2314,5	583,6
2004	882	689,4	163,9
2005	1145	4165	178,3
2006	1887,6	5244,9	8330
2007	1742,9	2804,5	3161,6
2008	2632,1	1248,7	6275,8
2009	2746,4	7195,1	8168,7
2010	2301	9157,3	1512,5
2011	2581	4256,8	1147,8
2012	1499	4272,8	2160,3
2013	1691	5335,8	1095,6
2014	1 488	3582,3	1060,3
2015	-587,3	3200	1002

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

فمن خلال تتبع حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر والمغرب وتونس خلال السنوات الأخيرة، نلاحظ أن الأرقام كانت متقاربة نسبيا بين هذه الدول، وشهدت تذبذبا من سنة إلى أخرى بين الارتفاع والانخفاض، وكانت مجمل هذه التدفقات ضئيلة جدا مقارنة بإمكانيات هذه الدول، فلم تمثل هذه التدفقات في مجملها سوى 12.67% من إجمالي التدفقات إلى الدول العربية سنة 2013 و14% منها سنة 2014، كما نلاحظ تراجع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى كل من الجزائر وتونس خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، خاصة الجزائر التي تراجعت بشكل رهيب إلى قيمة سالبة بمقدار 587.3 مليون دولار سنة 2015 جراء عملية تصفية الاستثمار الأجنبي المباشر، كما ارتفعت بشكل واضح في المغرب إلى أعلى مستوى لها خلال الفترة (2000-2015) ففي سنة 2015 بلغت قيمة التدفقات إليها حوالي 3.2 مليار دولار بما نسبته 7.9% من إجمالي التدفقات العربية وهو رقم جيد.

2. التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول المغرب العربي: سوف نستعرض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التوزيع الجغرافي في كل دولة فيما يلي:

2-1. التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر: ليكن الجدول التالي الذي يوضح لنا أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2003-2015):

الجدول رقم (02): التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (جانفي 2003– ماي 2015).

	عدد الشركات	عدد المشاريع	عدد الوظائف	التكلفة (مليون دولار)
الدول العربية	68	82	28738	24123
أوروبا	137	180	40268	29186
أمريكا	41	44	4449	5277
أسيا	27	30	16251	8415
استراليا	1	1	1012	270
أفريقيا	1	1	638	350
أخرى	28	37	1797	422
المجموع	**306**	**375**	**93153**	**68040**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015**، العدد ثلاثون، الكويت، 2015، ص 119.

فالملاحظ أن الجزائر نجحت في استقطاب نحو 375 مشروع يتم تنفيذها من قبل 306 شركة عربية وأجنبية، كما كانت تكلفة هذه المشاريع في حدود 68 مليار دولار، كما من المتوقع أن توظف حوالي 93 ألف عامل. وجاء توزيع هذه المشاريع جغرافيا من كل مختلف دول العالم، حيث كانت الإمارات العربية ومصر أهم الدول العربية، و فرنسا و اسبانيا و سويسرا أهم الدول الأوربية، والولايات المتحدة الأمريكية والصين وفيتنام في قائمة أهم الدول المستثمرة في الجزائر. والشكل التالي يوضح نسبة مساهمة كل منطقة من مناطق العالم في الاستثمار في الجزائر:

الشكل رقم (01): الدائرة النسبية للتوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2003–2015).

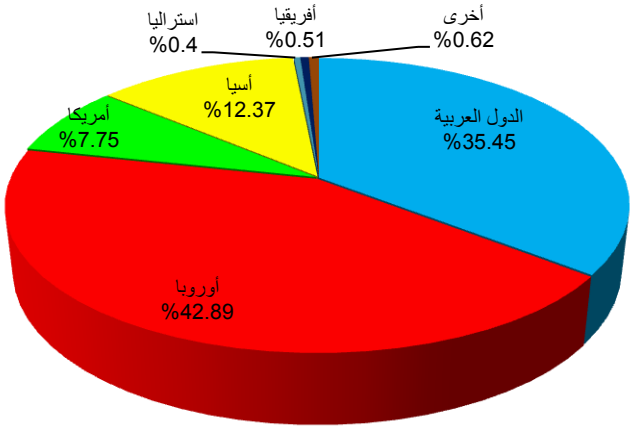

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02).

والملاحظ أن الدول الأوروبية هي اكبر مستثمر في الجزائر خلال الفترة (2003-2015) بنسبة 42.89%، ثم المنطقة العربية ثانيا بنسبة 35.45% خلال نفس الفترة.

2-2. التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى تونس: ليكن الجدول التالي الذي يوضح لنا أهم الدول المستثمرة في تونس خلال الفترة (2003-2015):

الجدول رقم (03): التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى تونس خلال الفترة(جانفي 2003– ماي 2015).

	عدد الشركات	عدد المشاريع	عدد الوظائف	التكلفة (مليون دولار)
الدول العربية	25	31	12418	21558
أوروبا	229	278	59503	15254
أمريكا	32	38	6087	2333
أسيا	13	19	14369	1388
استراليا	2	2	1066	292
أفريقيا	0	0	0	0
أخرى	11	11	1235	86
المجموع	**312**	**379**	**94678**	**40911**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015**، العدد ثلاثون، الكويت، 2015، ص 115.

نجحت تونس في استقطاب نحو 379 مشروع يتم تنفيذها من قبل 312 شركة عربية وأجنبية، كما كانت تكلفة هذه المشاريع في حدود 41 مليار دولار ورقم أقل من رقم الجزائر، لكن من المتوقع أن توظف حوالي 95 ألف عامل أي أكثر مما يتوقع تشغيله في الجزائر خلال نفس الفترة. كانت الإمارات العربية والبحرين أهم الدول العربية، و فرنسا وبريطانيا وايطاليا أهم الدول الأوربية، والولايات المتحدة الأمريكية واليابان في قائمة أهم الدول المستثمرة في تونس. والشكل التالي يوضح نسبة مساهمة كل منطقة من مناطق العالم في الاستثمار في تونس:

الشكل رقم (02): الدائرة النسبية للتوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى تونس خلال الفترة (2003–2015).

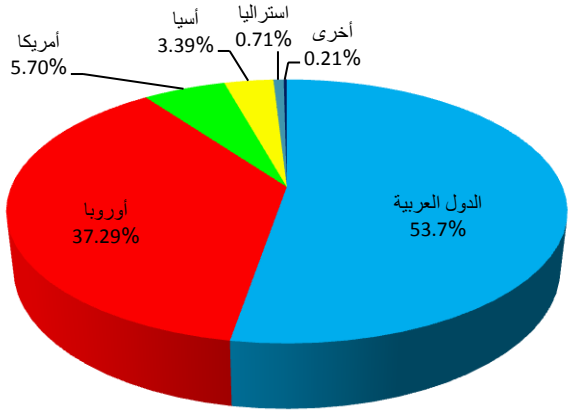

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03).

جاءت الدول العربية كأكبر مستثمر في تونس خلال الفترة (2003-2015) بنسبة 53.7%، وحلت الدول الأوربية ثانيا بنسبة 37.29%.

2-3. التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المغرب: ليكن الجدول التالي الذي يوضح لنا أهم الدول المستثمرة في المغرب خلال الفترة (2003-2015):

الجدول رقم (04): التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المغرب خلال الفترة (جانفي 2003– ماي 2015).

	عدد الشركات	عدد المشاريع	عدد الوظائف	التكلفة (مليون دولار)
الدول العربية	39	62	25653	13356
أوروبا	401	499	114192	31633
أمريكا	77	96	18931	3933
أسيا	39	44	25058	5224
استراليا	2	2	433	668
أفريقيا	0	0	0	0
أخرى	24	25	3955	388
المجموع	**582**	**728**	**188222**	**55798**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015**، العدد ثلاثون، الكويت، 2015، ص 175.

بلغت عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب نحو 728 مشروع يتم تنفيذها من قبل 582 شركة عربية وأجنبية، وهو رقم مضاعف مقارنة بالجزائر وتونس. كما كانت تكلفة هذه المشاريع في حدود 56 مليار دولار ورقم أكبر من رقم الجزائر، ومن المتوقع أن توظف حوالي 188 ألف عامل أي ضعف ما يتوقع تشغيله في كل من الجزائر وتونس خلال نفس الفترة. والشكل التالي يوضح نسبة مساهمة كل منطقة من مناطق العالم في الاستثمار في تونس:

الشكل رقم (03): الدائرة النسبية للتوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المغرب خلال الفترة (2003–2015).

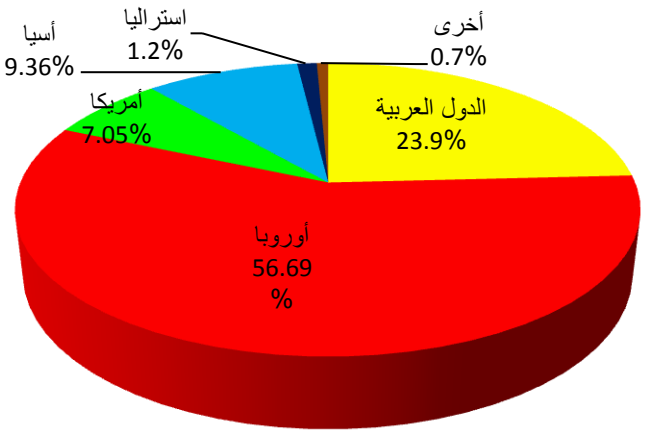

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (04).

جاءت الدول الأوروبية كأكبر مستثمر في المغرب خلال الفترة (2003-2015) بنسبة 56.69%، فيما جاءت الدول العربية ثانيا بنسبة استثمار قدرها 23.9%.

3. التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول المغرب العربي: سوف نستعرض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التوزيع القطاعي في كل دولة فيما يلي:

3-1. التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر: سجلت الجزائر خلال الفترة (2002-2014) 564 مشروع استثمار أجنبي بقيمة 2354099 مليون دينار جزائري ومن المتوقع أن توفر 113879 منصب شغل، حيث تم تسجيل 76 مشروع استثماري في سنة 2012 فقط والجدول الموالي يوضح توزيع هذه المشاريع حسب قطاع النشاط.

الجدول رقم (05): التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2014).

القطاع	عدد المشاريع	%	القيمة (مليون دينار جزائري)	%	مناصب الشغل	%
الفلاحة	9	1.60	5495	0.23	619	0.54
البناء	95	16.84	59713	2.54	18675	16.40
الصناعة	324	57.45	1613708	68.55	63928	56.14
الصحة	6	1.06	13573	0.58	2196	1.93
النقل	19	3.37	12405	0.53	1639	1.44
السياحة	10	1.77	462619	19.65	14080	12.36
الخدمات	100	17.73	97145	4.13	11242	9.87
الاتصالات	1	0.18	89441	3.80	1500	1.32
المجموع	**564**	**100**	**2354099**	**100**	**113879**	**100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار (2002-2014)**، من الموقع الالكتروني: http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2013 ، تاريخ الاطلاع: 2015/08/19.

من خلال الجدول، نلاحظ أن معظم المشاريع الاستثمارية تركزت في قطاع الصناعة الذي أخذ ما يقارب 58 % من عدد المشاريع، وأيضا 68.55 % من قيمتها المالية، ومن المنتظر أن يوفر نسبة 56.14% منصب شغل من إجمالي مناصب الشغل التي ستوفرها مجمل هذه المشاريع، وتركزت معظم هذه المشاريع الصناعية في قطاع المحروقات لما يتميز به هذا القطاع من درجة مخاطرة قليلة ومردودية مرتفعة مقارنة بباقي القطاعات. ما يمكن ملاحظته أيضا أن الجزائر إلى الآن غير قادرة على توجيه الاستثمارات الأجنبية القطاعات المهمة والحساسة مثل قطاع الفلاحة والصحة و بدرجة أقل السياحة، وهذا دليل على أن عملية الترويج لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الآن غير فعالة في هذا المجال.

3-2. التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس: من الملاحظ أن عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية في تونس قد قل بعد سنة 2011 فقد سجلنا 31 مشروع سنة 2012 و 18 مشروع فقط سنة 2013 بعدما كان

سنة 2011 40 مشروع استثماري أجنبي،[6] أما التوزيع القطاعي لهذه المشاريع فقد تركز معظمها في قطاع الطاقة خلال الفترة (2008-2013) بنسبة 54.52% وهذا يعكس التحفيزات الضريبية التي أقرتها الحكومة في هذا القطاع، أما قطاع الصناعة المعملية فقد جاء في المرتبة الثانية بنسبة 24.36% والجدول الموالي يوضح التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس خلال الفترة (2008-2013):

الجدول رقم (06): التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى تونس خلال الفترة (2008-2013) (الوحدة: مليون دينار تونسي).

القطاع	الطاقة	السياحة والعقارات	الصناعة المعملية	قطاعات أخرى
2008	1933,9	198,6	641,6	624,6
2009	1234	85	771,6	188,1
2010	1317,1	95	573,6	179,3
2011	1063,4	22,9	330,6	199
2012	886	77	531,6	1009,4
2013	1077	19	508	211
المجموع	**7511,4**	**497,5**	**3357**	**2411,4**
النسبة (%)	**54,52011642**	**3,611012317**	**24,36616754**	**17,50270372**

المصدر: البنك المركزي التونسي، **تطور الاستثمار الأجنبي في تونس حسب قطاعات النشاط**، من الموقع الالكتروني: http://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/tableau_n.jsp?params=PL120070,PL120060 ، تاريخ الاطلاع: 2015/08/19.

3-3. التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب: يعتبر قطاعي الصناعة والعقارات أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب، حيث احتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى سنة 2013 بنسبة 38.67% تلاه قطاع العقارات بنسبة 19% ثم السياحة بنسبة 8.41% ، والجدول رقم (08) يوضح لنا أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب لسنتي 2012 و2013:

الجدول رقم (07): التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المغرب لسنتي 2012 و2013.

القطاع	2012		2013	
	القيمة (مليون درهم مغربي)	%	القيمة (مليون درهم مغربي)	%
الصناعة	8169	25,52	15310,5	38,67
العقارات	7331,5	22,90	7517,5	18,99
السياحة	1680	5,25	3330,1	8,41
الطاقة والمناجم	5591,8	17,47	2749,4	6,94
التجارة	1479,7	4,62	1990,6	5,03
الأشغال الكبرى	903	2,82	1862,4	4,70
الشركات القابضة	845,8	2,64	1774,9	4,48
البنوك	1764,6	5,51	1485,4	3,75

القطاع	2012		2013	
	القيمة (مليون درهم مغربي)	%	القيمة (مليون درهم مغربي)	%
النقل	294,5	0,92	892,9	2,26
الفلاحة	8,7	0,03	300,3	0,76
الاتصالات	54,4	0,17	230,9	0,58
التامين	2094,8	6,54	118,3	0,30
الدراسات	221,4	0,69	106,6	0,27
الصيد	2,7	0,01	59,7	0,15
خدمات أخرى	1507,8	4,71	1769,1	4,47
مختلف	65	0,20	91,8	0,23
المجموع	**32014,7**	**100**	**39590,4**	**100**

Source: office des changes, **Balance des paiements 2013**, p61.

ثانيا:الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في دول المغرب العربي.

1. الوضع السياسي في دول المغرب العربي: يعتبر الواقع السياسي في الدول العربية مختلفا من دولة إلى أخرى، حيث هناك بعض الدول العربية تنعم بالاستقرار السياسي وهذا أمر جيد لجذب وتشجيع الاستثمارات ودولا عربية أخرى تعاني من عدم استقرار سياسي وأمني وهذا يؤثر على مناخ الاستثمار ويساهم في هروب رؤوس الأموال والكفاءات إلى الخارج. ومن أهم الأسباب الأخرى التي أدت إلى ضعف وهشاشة المناخ السياسي في المنطقة العربية الصراع العربي الصهيوني الذي خلق وضعا سياسيا غير مستقرا بالمنطقة خاصة دول الجوار لفلسطين المحتلة، وخضوع الأنظمة العربية إلى هيمنة القوى الكبرى خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 واحتلال العراق سنة 2003 وما يعرف الآن بثورات الربيع العربي إلى زادت من حدة التدهور السياسي والأمني في المنطقة كلها، فحسب مؤشر الدول الفاشلة لسنة 2015 جاء تصنيف دول الربيع العربي ومن بينها تونس في مراتب جد متدهورة بل أن معظمها جاء في المراكز العشر الأولى للدول التي تواجه إنذارا شديدا بانهيار الدولة، حيث أصبحت على شفا حرب أهلية جعلها تحتل مراتب متقدمة للدول الفاشلة أو التي تنذر بتحولها إلى دول فاشلة[7]. ويتوقع تواصل الصراع الاجتماعي والسياسي لجولات أخرى خلال الفترة القادمة[8]. وفيما يلي التصنيف السيادي الذي يعبر عن التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لدول المغرب العربي:

الجدول رقم (08): التقييمات السيادية لدول المغرب العربي.

المؤسسة	التاريخ	الجزائر	تونس	المغرب
ستاندر آند بورز	**منتصف ديسمبر 2010**	-	BBBمستقر	BBB-مستقر
	أواخر مارس 2011	-	BBB-مستقر	BBB-مستقر
	أواخر 2014	-	-	BBB-مستقر
موديز	**منتصف ديسمبر 2010**	-	Baa2مستقر	Ba1
	أواخر مارس 2011	-	Baa3 سلبي	Ba1
	أواخر 2014	-	Ba3سلبي	Ba1مستقر
[illegible]	**منتصف ديسمبر 2010**	-	BBBمستقر	BBB-مستقر

المؤسسة	التاريخ	الجزائر	تونس	المغرب
	أواخر مارس 2011	-	BBB- سلبي	BBB-مستقر
	أواخر 2014	-	BB- سلبي	BBB-مستقر
كابيتال انتلجنس	منتصف ديسمبر 2010	-	BBB مستقر	BBB-مستقر
	أواخر مارس 2011	-	BBB مستقر	BBB-مستقر
	أواخر 2014	-	-	-
EIU	منتصف ديسمبر 2010	BBمستقر	BBB مستقر	BBمستقر
	أواخر مارس 2011	BBمستقر	B مستقر	BBمستقر
	أواخر 2014	BBمستقر	CCC مستقر	Bمستقر

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **آفاق الاقتصاد العربي لعام 2015**، السنة الثالثة والثلاثون،العدد الفصلي الأول، الكويت، مارس 2015، ص 17.

2. الوضع الاجتماعي في دول المغرب العربي: يعتبر الجانب الاجتماعي من العناصر المهمة في مناخ استثمار لأي دولة، فمعرفة حجم السوق والمستوى المعيشي للأفراد ووضع التعليم والصحة والتنمية البشرية مؤشرات مهمة لأي مستثمر. والجدول التالي يوضح تطور عدد السكان في دول المغرب العربي:

الجدول رقم (09): عدد السكان في دول المغرب العربي.

الوحدة: مليون نسمة.

الدولة	متوسط 2000-2011	2012	2013	2014	2015	2016*	2017*
الجزائر	33.3	37.5	37.9	39.5	40.3	41.1	41.8
المغرب	30.3	32.5	32.9	33.2	33.5	33.8	34.2
تونس	10.1	10.8	10.9	11.0	11.1	11.2	11.3

* توقعات

المصدر: نشرة ضمان الاستثمار، **الاقتصاد العربي: مؤشرات الأداء 2000-2017**، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الرابع، الكويت، 2015، ص11.

حيث قدر عدد سكان الجزائر والمغرب وتونس معا سنة 2015 بحوالي 84.9 مليون نسمة أي ما نسبته 24.24% من إجمالي عدد السكان العربي، وكانت الجزائر اكبر دولة مغاربية من حيث عدد السكان حيث قدر عدد سكانها بنحو 40 مليون نسمة. أما فيما يخص متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فالجدول التالي يوضح تطور متوسط الدخل السنوي للفرد في دول المغربي:

الجدول رقم (09): متوسط الدخل السنوي للفرد في دول المغربي.

الوحدة: دولار أمريكي.

الدولة	متوسط 2000-2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	3098	5431	5542	5606	5886
تونس	3268	4305	4198	4317	4467
المغرب	2067	3082	2949	3160	3392

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **آفاق الاقتصاد العربي لعام 2015**، السنة الثالثة والثلاثون،العدد الفصلي الأول، الكويت، مارس 2015، ص 12.

حيث نلاحظ تقارب متوسط الدخل السنوي للفرد في الدول الثلاثة مع أفضلية بسيطة للفرد الجزائري، والتي تعتبر دولة بترولية مقارنة بتونس والمغرب، وعموما جاء تصنيف الدول الثلاثة في المجموعة الثالثة ذات الدخل المتوسط (3000-5000 دولار).

3. الوضع الاقتصادي في دول المغرب العربي:عرف الاقتصاد العربي تراجعا في النمو وانخفاض أسعار النفط وزادت حدة الاضطرابات السياسية والاقتصادية في بعض الدول العربية، حيث تراجع في الأداء الاقتصادي في الدول العربية خلال سنة 2014 حيث تراجع معدل النمو إلى 1.7% مقارنة بـ 2.8% خلال سنة 2013.[9] سنحاول عرض أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعبر عن الوضع الاقتصادي في الجزائر وتونس والمغرب وتطورها خلال الفترة الماضية:

1.النمو الاقتصادي: سجلت الجزائر وتونس والمغرب معدلات نمو ايجابية سنة 2014 حيث جاء معدل نمو في هذه الدول أعلى من متوسط معدل النمو الاقتصادي للدول العربية الذي بلغ 1.73%، رغم أن المغرب سجل تراجعا في معدل النمو الذي بلغ 3.51% سنة 2014 مقارنة بـ 4.38% سنة 2013. وعلى عكس توقعات صندوق النقد الدولي لسنة 2015، انخفض معدل النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس إلى 3% و1% على التوالي، أما المغرب فقد سجل المغرب معدل نمو في حدود 4.9 % بسبب التحسن في الناتج الزراعي الذي يساهم بنسبة 11% في الناتج المحلي الإجمالي المغربي[10] وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (10): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)

الدولة	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	2.83	3.30	2.81	3.84	3
تونس	1.92-	3.75	2.26	2.3	1
المغرب	4.99	2.67	4.38	3.51	4.9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد العالمي للعام 2015**، أكتوبر 2014.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاقتصاد العربي: مؤشرات الأداء (2000-2017)**، السنة الثالثة والثلاثون،العدد الفصلي الرابع، الكويت، ديسمبر 2015، ص 6.

2. معدل التضخم: سجلنا معدلات تضخم مقبولة في الدول المغاربية خلال الفترة الماضية خاصة المغرب الذي سجل معدلات تضخم جد منخفضة لم تتجاوز 2 % ، وكما كان متوقعا سجلت الجزائر ارتفاع معدل التضخم سنة 2015 نظرا لتراجع الناتج الزراعي بسبب الظروف المناخية، وزيادة الطلب المحلي بسبب سياسة زيادة الأجور وانخفاض قيمة العملة المحلية مقارنة بالدولار الأمريكي، أما تونس فلم يكن لانخفاض أسعار النفط تأثيرا كبيرا، فيما سيساعد استقرار سعر الصرف في بقاء معدل التضخم في مستوى منخفض في حدود 5%، فيما أن زيادة الحد الأدنى للأجور ساهم في زيادة معدل التضخم بالمغرب إلى 1.5% سنة 2015.[11] وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (11): معدل التضخم (متوسط سنوي %)

الدولة	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	4.5	8.9	3.3	3.2	4.2
تونس	3.5	5.6	6.1	5.7	5.0
المغرب	0.9	1.3	1.9	1.1	1.5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **آفاق الاقتصاد العربي لعام 2015**، السنة الثالثة والثلاثون،العدد الفصلي الأول، الكويت، مارس 2015، ص 12.

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاقتصاد العربي: مؤشرات الأداء (2000–2017)**، مرجع سبق ذكره، ص 12.

3. الموازنة العامة: تعاني دول المغرب العربي من عجز مزمن في الموازنة العامة، ففي الجزائر من المتوقع زيادة العجز في الموازنة العامة في ظل هبوط أسعار النفط وزيادة معدل الاستهلاك المحلي للطاقة، حيث بلغت النفقات العامة سنة 2015 نحو 112 مليار دولار، بزيادة بلغت 15.7 **%** أما الإيرادات فقد قدرت بـ 60 مليار دولار بزيادة قدرها 12 **%**، حيث من المتوقع زيادة العجز الموازني ليبلغ 22 % من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بسنة 2014 حيث سجلنا عجزا بقيمة 4.5%، وفي تونس قدرت الإيرادات العامة بنحو 21.6 مليار دينار تونسي، وتشكل الإيرادات الضريبية نسبة 92 % منها، فيما قدرت النفقات العامة بحوالي 29 مليار دينار تونسي لسنة 2015، تشكل نفقات الأجور منها نسبة 37 % حيث تضمنت زيادة في النفقات الاستثمارية بنسبة 21 % لهدف دعم النشاط الاقتصادي، فمن المتوقع أن يصل العجز إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي، فيما أن انخفاض أسعار النفط من شأنها أن تخفف من قيمة هذا العجز بنسبة 0.98 %. أما المغرب فمن المتوقع أن تنخفض نسبة العجز الموازني سنة 2015 إلى 4.3 % في حين كانت 5% سنة 2014، حيث يتوقع أن ترتفع الإيرادات العامة بنسبة 4% وتنخفض النفقات العامة بنسبة 0.8 % بسبب تراجع أسعار النفط الذي من شأنه أن يوفر على الموازنة ما قدره 1.2 % لينخفض العجز إلى 3.5 %.[12]

4. التجارة الخارجية: خلال سنة 2014 حققت كل من الجزائر وتونس والمغرب عجزا في ميزانها التجاري، حيث حققت الجزائر عجزا قدره 6.8 مليار دولار فيما من المتوقع أن يرتفع العجز سنة 2015 إلى 21.5 مليار دولار حيث أن انخفاض أسعار النفط الذي يعتبر المكون الأساسي لصادرات الجزائر سيساهم في تقليص حجم الصادرات بنسبة 28.6 %. أما تونس فمن المتوقع أن يتراجع العجز في الميزان المعاملات الجارية إلى حوالي 3.5 مليار دولار نتيجة تقلص الواردات بسبب انخفاض أسعار النفط، وفي المغرب يتوقع زيادة الصادرات السلعية بسبة 2.2 % بينما يتوقع انخفاض قيمة الواردات لسنة 2015 بنسبة 5 % ويعود هذا بالأساس إلى انخفاض سعر النفط وبالتالي سينكمش العجز في الميزان التجاري ليصل إلى 16.6 مليار دولار.[13] والجدول التالي تطور حساب العمليات الجارية في دول المغرب العربي:

الجدول رقم (12): حساب العمليات الجارية في دول المغرب العربي (مليار دولار).

الدولة	2011	2012	2013	2014
الجزائر	19.8	12.3	0.8	6.8–
تونس	3.4–	3.7–	4–	3.8–
المغرب	8–	9.3–	7.9–	7.7–

المصدر: ضمان الاستثمار، **آفاق الاقتصاد العربي لعام 2015**، مرجع سبق ذكره، ص 14.

ثالثا: تقييم مناخ الاستثمار في دول المغرب العربي من خلال أهم المؤشرات الدولية والإقليمية.

1. مؤشر الحرية الاقتصادية: هو مؤشر لقياس درجة تدخل الحكومات في الاقتصاد، وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، يصدر عن معهد "هيرتاج فاونديشن" بالتعاون مع صحيفة "وول ستريت جورنال" منذ عام 1995.[14]

ويمكن توضيح مكانة الجزائر وتونس والمغرب ضمن هذا مؤشر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (13): مكانة الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2010–2015)

الدولة	السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	نقاط المؤشر	56.90	52.40	51.00	49.60	50.80	48.90
	الترتيب عالميا	105	132	140	145	146	157
	الترتيب عربيا	13	14	15	14	14	14
تونس	نقاط المؤشر	58.9	58.5	58.6	57.0	57.4	57.7
	الترتيب عالميا	95	100	95	107	109	107
	الترتيب عربيا	11	11	9	9	9	9
المغرب	نقاط المؤشر	59.2	59.6	60.2	59.6	58.3	60.1
	الترتيب عالميا	91	93	87	90	103	89
	الترتيب عربيا	9	9	7	7	8	7

Source: The Heritage foundation, **Index of economic freedom**, le site web: www.heritage.org/index

يوجد تقارب بين كل من المغرب وتونس ضمن هذا المؤشر حيث سجل المغرب نقاط تتراوح بين 58.3 و60.2 حيث احتل المرتبة 89 دوليا سنة 2015، بينما تونس سجلت نقاط بين 57.0 و 58.9 وكانت في المرتبة 107 عالميا سنة 2015، بينما سجلت درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر سنة 2015 بـ 48.9 نقطة مئوية وهو رصيد أقل من كل المتوسطات الإقليمية والعالمية، مما جعل الاقتصاد الجزائري في المرتبة 157 من بين 177 دولة والمرتبة ما قبل الأخيرة بين الدول العربية، حيث تراجعت الجزائر في المؤشر بقيمة 1.9 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2014، وهذا بسبب انخفاض ملحوظ في حرية الاستثمار وإدارة الإنفاق العام ونقص التحرر من الفساد والحرية النقدية. حيث نلاحظ من الجدول السابق أن الاقتصاد الجزائري كان على مسار تنازلي من الحرية الاقتصادية خلال الفترة

الماضية، حيث انه مرتبط بقطاع واحد فقط وهو قطاع الطاقة، بالإضافة إلى نقص الكفاءة التنظيمية وضعف الأسواق المفتوحة، ووجود قيود جمركية وعرقلة القطاع الخاص.

4.المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر شهريا عن مجموعة-Political Risk Services (PRS)- من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية – International Country Risk Guide(ICRG)- منذ عام 1980، لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي المؤشر 140 دولة منها 18 دولة عربية. ويتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يشكل 50% من المؤشر الركب)، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل 25%)، مؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكل 25 %).[15] ويقسم المؤشر المركب للمخاطر القطرية الدول لخمس مجموعات حسب درجة المخاطرة، بحيث كلما ارتفعت درجة المؤشر انخفضت درجة المخاطرة، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (14): درجات المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

درجة المؤشر (نقطة مئوية)	التوصيف
من صفر إلى 49.5	درجة مخاطرة مرتفعة جدا
من 50 إلى 59.5	درجة مخاطرة مرتفعة
من 60 إلى 69.5	درجة مخاطرة معتدلة
من 70 إلى 79.5	درجة مخاطرة منخفضة
من 80 إلى 100	درجة مخاطرة منخفضة جدا

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية2005**، الكويت، 2005، ص 64.

وجاء تصنيف دول المغرب العربي حسب هذا المؤشر كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (15):وضع الجزائر، تونس والمغرب ضمن المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

الدولة	الترتيب العربي	جانفي 2015		فيفري 2014		جانفي 2012	ديسمبر 2010
		الترتيب العالمي*	النقاط	الترتيب العالمي*	النقاط		
الجزائر	7	74	67.3	51	71.3	72.0	72.0
المغرب	8	80	66.5	72	68.0	72.3	70.5
تونس	11	99	62.8	106	62.8	72.8	64.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011**، الكويت، 2011، ص 62.

- The PRS Group, **International Country risk Guide**, USA, January 2015, p56.

حسب تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية لسنة 2011، فان الجزائر والمغرب سجلتا درجة مخاطرة منخفضة تراوحت بين (70 و79.9) نقطة، بينما تونس سجلت درجت مخاطر معتدلة حيث كان تنقيطها بين 60 و 69.9 نقطة وربما يعود السبب إلى الأحداث التي وقعت في تونس ابتداء من سنة 2011[16]، بينما سنة 2015 فان الجزائر، المغرب وتونس حصلت على درجة مخاطر معتدلة (من 60 إلى 69.9).

4. وضعية دول المغرب العربي ضمن مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية (COFACE): يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الأجل للشركات العاملة في هذه الدول، ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد الكلي وبالأوضاع السياسية المحلية وبيئة أداء الأعمال. وجاء تصنيف الجزائر، تونس والمغرب ضمن هذا المؤشر كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (16): وضع الجزائر، تونس والمغرب ضمن مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية.

الدولة	الترتيب عربيا	أفريل 2016	جوان 2012	جانفي 2011
المغرب	4	A4	A4	A4
الجزائر	7	B	A4	A4
تونس	7	B	A4	A4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011**، العدد 27، الكويت، 2011، ص 62.

- **Carte De L'evaluation Des Risques Pays Par Coface**, Sur le Site Web: http://www.coface.com/fr/Etudes-economiques-et-risque-pays , Consulter le 25/05/2016.

حيث جاءت المغرب والجزائر و تونس من بين 7 دول عربية سجلت درجة مخاطر منخفضة، حيث جاءت 3 دول منها وهي السعودية وعمان والمغرب ضمن صنف A4 مما يعني أن سجل السداد غير المنتظم قد يصبح أسوأ حالا مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، ورغم ذلك، فان إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا. فيما جاءت 4 دول وهي البحرين والجزائر والأردن وتونس ضمن صنف B والتي تعني أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ.

5. مؤشر الشفافية (مؤشر النظرة إلى الفساد): تصدر منظمة الشفافية الدولية مؤشر الشفافية (مؤشر النظرة للفساد) منذ سنة 1995، كمؤشر مركب يعكس درجة محاربة الفساد وتعزيز الشفافية في هذه الممارسات. ويستند المؤشر إلى 14 منتجاً ميدانياً قامت به 7 مؤسسات دولية مستقلة ترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم.[17]

دليل المؤشر:

- صفر (درجة فساد عالية).
- 10 (درجة شفافية عالية).
- مابين صفر– 10 (مستويات متدرجة من الشفافية –النظرة للفساد–).

والجدول التالي يوضح وضع الجزائر ضمن مؤشر الشفافية خلال الفترة (2004-2014).

الجدول رقم (17):وضع الجزائر ضمن مؤشر الشفافية خلال الفترة (2007-2014).

السنوات		2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الدول		179	180	178	180	180	176	177	175
الجزائر	الرتبة	99	92	111	105	112	105	94	100
	التنقيط	3	3.2	2.8	2.9	2.8	3.4	3.6	3.6
تونس	الرتبة	61	62	65	59	73	75	77	69
	التنقيط	4.2	4.4	4.2	4.3	3.8	4.1	4.1	4.3
المغرب	الرتبة	72	80	89	85	80	88	91	80
	التنقيط	3.5	3.5	3.3	3.4	3.4	3.7	3.7	3.9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: بيانات منظمة الشفافية الدولية، من الموقع الالكتروني: www.transparency.org

تعتبر تونس الأحسن من بين الدول الثلاثة ضمن مؤشر الشفافية العالمي رغم تراجعها قليلا في الترتيب العالمي خلال الفترة (2007-2014) إلا أن تنقيطها كان يدل على أن درجة الشفافية بها مقبولة نوعا ما مقارنة بالجزائر والمغرب، وحسب تقرير التنافسية لعام 2014- 2015 فان الفساد في تونس لم يمثل سوى نسبة 6.7%،[18] وكان المغرب في المرتبة الثانية بين الدول الثلاثة حيث سجل تأخرا خلال السنوات الأخيرة ضمن هذا المؤشر ليصل إلى المرتبة 80 عالميا بتنقيط 3.9، حيث أن الفساد يشكل عقبة بنسبة 10% للمستثمر.[19] بينما تراوح تنقيط الجزائر ضمن مؤشر الشفافية الدولي خلال الفترة (2007-2014) بين 2.7 و3.6 وهو تنقيط ضعيف يدل على وجود فساد كبير وبيئة استثمارية غير شفافة في الجزائر في هذه الفترة، وحسب تقرير التنافسية لعام 2014- 2015 فان الفساد يعتبر ثاني عقبة من حيث الأهمية في الجزائر بنسبة 13.9% بعد الحصول على التمويل بنسبة 15.1%.[20]

6.مؤشر التنافسية العالمية: يصدر مؤشر التنافسية العالمية سنويا من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي، ويعتبر أداة هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار[21] . وحسب تقرير التنافسية العالمية لسنة 2014، جاءت ترتيب الجزائر والمغرب أحسن من تونس، حيث لاحظنا تقدم الجزائر والمغرب من المرتبة 100 و77سنة 2013 إلى المرتبة 79 و72 على التوالي، في حين تأخرت تونس من المرتبة 83 سنة2013 إلى المرتبة 87 سنة 2014.[22] وهو دليل على تدهور مناخ الاستثمار في تونس وتدهور قدرتها التنافسية مقارنة بكل من الجزائر والمغرب، ويمكن توضيح ترتيب هذه الدول في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية لسنة 2014 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (18): وضع الجزائر وتونس والمغرب ضمن مؤشر التنافسية العالمية لسنة 2014.

المؤشرات		الجزائر	تونس	المغرب
مؤشر التنافسية العالمية	**الترتيب العام**	**79**	**87**	**72**
المتطلبات الأساسية	**الترتيب العام**	**65**	**85**	**57**
	الإطار المؤسساتي	101	81	49
	البنية التحتية	106	79	55
	بيئة الاقتصاد الكلي	11	111	66
	الصحة والتعليم الابتدائي	81	53	76
معززات الكفاءة	**الترتيب العام**	**125**	**94**	**78**
	التعليم العالي والتكوين	98	73	104
	كفاءة سوق السلع	136	107	58
	كفاءة سوق العمل	139	129	111
	تطور السوق المالي	137	117	69
	الاستعداد التكنولوجي	129	90	78
	حجم السوق	47	64	56
عوامل الابتكار والتطور	**الترتيب العام**	**133**	**93**	**82**
	تطور الأعمال	131	88	78
	الابتكار	128	99	90

Source: World Economic Forum, **The global competitiveness report 2014-2015, Full Data Edition,** OP.Cit, pp 13-20.

حيث نلاحظ أن الجزائر احتلت مرتبة مقبولة إلى حد ما في مؤشر المتطلبات الأساسية خاصة فيما يخص حالة الاقتصاد الكلي وحجم السوق مقارنة بتونس والمغرب، بينما جاءت متأخرة كثيرا في مؤشر معززات الكفاءة خاصة كفاءة أسواق العمل والسلع والمال، وأيضا مؤشر عوامل الابتكار والتطور عكس المغرب الذي تقدم كثيرا في هذا المؤشر مقارنة بالجزائر.

7. وضع دول المغرب العربي ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال: يصدر البنك الدولي منذ سنة 2004 سلسة تقارير تشمل بيئة أداء الأعمال تهدف إلى توفير أساس موضوعي لفهم طبيعة البيئة الإجرائية لأنشطة الأعمال التجارية لـ 189 دولة من بينها 19 دولة عربية والعمل على تحسينها، وحسب بيانات مجموعة البنك الدولي جول أنشطة الأعمال في دول المغرب العربي لسنة 2015 تبين أن كل من الجزائر والمغرب وتونس تراجعوا في الترتيب العام للمؤشر العام لسهولة أداء الأعمال بين 2014 و2015 حيث احتلوا جميعا مراتب متأخرة جدا حسب الترتيب العالمي، خاصة الجزائر التي تراجعت بسبعة (07) مراتب كاملة لتحتل المرتبة 154 وهي مرتبة جد متأخرة، وهذا يدل على تعقيد الإجراءات الإدارية وتكلفتها والوقت المستغرق لإتمامها من قبل المستثمرين، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (19): وضعية الجزائر وتونس والمغرب ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال لسنتي 2014 و2015.

	الجزائر			تونس			المغرب		
	2014	2015	التغير	2014	2015	التغير	2014	2015	التغير
المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال	147	154	7-	56	60	4-	68	71	3-
مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء*	50.42	50.69	0.27+	67.45	67.35	0.10-	64.43	65.06	0.63+

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

- مجموعة البنك الدولي، سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر، 2015، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria
- مجموعة البنك الدولي، سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في تونس، 2015، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/tunisia
- مجموعة البنك الدولي، سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في المغرب، 2015، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/morocco

*يظهر مقياس المسافة من الحدّ الأعلى للأداء مدى اقتراب كلّ اقتصاد من الحدّ الأعلى المتمثّل بأفضل أداء سُجّل عبر كلّ من مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في جميع الاقتصادات والسنوات التي يغطّيها التقرير منذ عام 2005. و يتراوح المقياس بين 0 و100 حيث يشكّل الصفر مقياس الأداء الأسوء و 100 مستوى الأداء الأعلى.

يتبين لنا التحسن في الاقتراب من الحد الأعلى للأداء لكل من الجزائر والمغرب، وتراجع تونس، وهو ما يعكس التغيرات التي حدثت في بيئة أداء الأعمال، حيث قامت الجزائر بتسهيل الإجراءات عبر تحسين البنية التحتية لميناء الجزائر العاصمة كما قام بالمغرب بتقليص عدد الوثائق المطلوبة للتصدير، بينما قامت تونس بتخفيض معدل ضريبة الشركات، لكن في بالمقابل سجلت تراجع مستوى البنية التحتية للمرافئ.[23] كما أن الأداء كان متقارب بين تونس والمغرب في معظم المؤشرات الفرعية، بينما جاءت الجزائر متأخرة من حيث المسافة من الحد الأعلى من الأداء مقارنة بتونس والمغرب، وهو ما يوضحه الشكل الجدول التالي:

الجدول رقم (20): مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء لدول المغرب العربي لسهولة أداء الأعمال لسنة 2015.

	الجزائر	تونس	المغرب
بدء المشروع	74,07	83,60	90,33
استخراج تراخيص البناء	65,72	73,19	77,89
الحصول على الكهرباء	59,98	84,59	74,39
تسجيل الممتلكات	50,67	72,03	61,26
الحصول على الائتمان	10,00	35,00	40,00
حماية المستثمرين	45,00	55,00	45,83
دفع الضرائب	41,63	74,11	77,69
التجارة عبر الحدود	64,21	80,36	84,64
إنفاذ العقود	52,89	60,96	60,14
تسوية حالات الإعسار	42,74	54,71	38,47

Source:

- World Economic Forum, **Doing Business 2015, Algeria,** 12th edition, p 09.
- World Economic Forum, **Doing Business 2015, Tunisia,** 12th edition, p 09.
- World Economic Forum, **Doing Business 2015, Morocco,** 12th edition, p 09.

تراجعت الجزائر في معظم المؤشرات الفرعية ما عدا مؤشر الحصول على الكهرباء حيث تقدمت بثلاثة مراتب، لم تكن تونس أفضل حالا من الجزائر حيث تراجعت هي الأخرى في معظم المؤشرات الفرعية، أما المغرب فحقق مراتب متقدمة في معظم المؤشرات الفرعية مقارنة بالجزائر وتونس، والجدول التالي يوضح ترتيب الدول الثلاثة ضمن المؤشرات العشر لسهولة أداء الأعمال:

الجدول رقم(21): وضعية الجزائر وتونس والمغرب ضمن المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال لسنتي 2014 و2015.

	الجزائر			تونس			المغرب		
	2014	2015	التغير	2014	2015	التغير	2014	2015	التغير
بدء المشروع	139	141	2-	89	100	11-	47	54	7-
استخراج تراخيص البناء	122	127	5-	85	85	-	55	54	1+
الحصول على الكهرباء	150	147	3+	38	38	-	87	91	4-
تسجيل الممتلكات	156	157	1-	69	71	2-	126	115	11+
الحصول على الائتمان	169	171	2-	111	116	4-	99	104	5-
حماية المستثمرين	123	132	9-	77	78	1-	118	122	4-
دفع الضرائب	174	176	2-	77	82	5-	57	66	9-
التجارة عبر الحدود	131	131	-	38	50	12-	40	31	9+
إنفاذ العقود	120	120	-	77	78	1-	81	81	-
تسوية حالات الإعسار	94	97	3-	54	54	-	108	113	5-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

- مجموعة البنك الدولي، سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر، 2015، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria
- مجموعة البنك الدولي، سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في تونس، 2015، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/tunisia
- مجموعة البنك الدولي، سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في المغرب، 2015، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/morocco

والملاحظ أن المغرب حقق مراتب أحسن بكثير من الجزائر وتونس ضمن معظم المؤشرات الفرعية لأداء بيئة أداء الأعمال خلال السنتين الأخيرتين، رغم أن كل دولة من هذه الدول اتخذت عدة إصلاحات للتحسن في هذا المجال، ويمكن استعراض أبرز الإصلاحات التي تم انجازها بدول المغرب العربي خلال الفترة (2005-2015) من الخلال الجدول التالي:

الجدول رقم (22): الإصلاحات المنفذة في الجزائر خلال الفترة (2005–2015).

المؤشرات الفرعية	الجزائر	تونس	المغرب
بدء المشروع	0	2	3
استخراج تراخيص البناء	1	0	2
الحصول على الكهرباء	0	0	0
تسجيل الممتلكات	1	1	2
الحصول على الائتمان	3	2	2
حماية المستثمرين	0	3	2
دفع الضرائب	2	4	5
التجارة عبر الحدود	1	2	3
تنفيذ العقود	1	0	0
تسوية حالات الإعسار	0	0	0
المجموع	**9**	**14**	**19**

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2015**، مرجع سبق ذكره، ص10.

جاءت المغرب الأولى بين الدول والثالثة عربيا من حيث عدد الإصلاحات حيث قامت بـ 19 إصلاح مس أهم المؤشرات الفرعية، بينما احتلت تونس المرتبة السادسة بـ 14 إصلاح، والجزائر المرتبة التاسعة عربيا بـ 9 إصلاحات فقط خاصة في مجال الحصول على الائتمان.

الخاتمة:

بذلت الجزائر وتونس والمغرب على غرار باقي الدول الأخرى مجهودات معتبرة لتحسين مناخ الاستثمار، وذلك بهدف تفعيل الاستثمار المحلي والأجنبي، من خلال عديد الإجراءات مست القوانين والتشريعات والهيئات الخاصة بالاستثمار، و بعد عرض لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعها القطاعي والجغرافي في دول المغرب العربي، وتوضيح الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية بهذه الدول، وعملية تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر والمغرب وتونس وفقا لأهم المؤشرات الدولية والإقليمية، توصلنا إلى النتائج التالية:

1. تشير جميع البيانات إلى فشل دول المغرب العربي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تميزت تدفقاته بالتذبذب خلال الفترة الماضية، كما كانت هذه التدفقات ضئيلة جدا خاصة في الجزائر مقارنة بإمكانيات هذه الدولة، حيث لم تمثل حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي سوى 12% من إجمالي التدفقات إلى الدول العربية والتي بدورها شكلت نسبة 2.3% من الإجمالي العالمي سنة 2015، فالجزائر حققت تدفقات بنسبة 1.5% من الإجمالي العربي بينما حققت تونس نسبة 2.5%من الإجمالي العربي، فيما كان المغرب الأحسن مغاربيا حيث حقق نسبة 08% من الإجمالي العربي لسنة 2015.

2. أظهرت الدراسة أن الدول العربية وأهمها دولة الإمارات العربية المتحدة والدول الأوروبية وأهمها فرنسا هي أكبر الدول المستثمرة في دول المغرب العربي.

3. أظهرت البيانات أن التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وتونس والمغرب تركز في قطاعات معينة أهمها قطاع الصناعة والطاقة، وإهمال قطاعات أخرى مهمة مثل الفلاحة والصحة.

4. تم التوصل إلى أن الجزائر والمغرب وتونس دول تعاني الاضطرابات السياسية ومهددة بأن تكون دول فاشلة خاصة تونس التي شهدت أحداث ما يسمى بالربيع العربي. كما أن هذه الدول تعاني من مستوى فقر متوسط، حيث سجلنا أن متوسط دخل الفرد جاء ضمن المجموعة الثالثة في التصنيف التي تمثل درجة دخل متوسطة (3000-5000 دولار للفرد سنويا).

5. بين الدراسة أن دول المغرب العربي وخاصة الجزائر جاءت في مراتب متأخرة ضمن المؤشرات الدولية والإقليمية الخاصة بمناخ الاستثمار، مما يعكس صعوبة القيام بالاستثمار في هذه الدول التي تميزت بدرجة حرية اقتصادية منخفضة وزيادة درجة المخاطر القطرية ودرجة فساد مرتفعة، وهو ما يفسر عزوف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول.

6. أظهرت الدراسة وجود إصلاحات في بيئة أداء الأعمال، لكنها لم تكن كافية للتقليل من المعوقات والعراقيل التي تعيق القيام أداء الأعمال، حيث جاءت الجزائر في مرتبة متأخرة جدا تعكس بعدها في مقياس المسافة من الحد الأعلى حيث سجلت 50.69 نقطة فقط، وهذا راجع إلى تراجعها في معظم المؤشرات الفرعية العشرة لسهولة أداء الأعمال من حيث عدد الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لممارسة أنشطة الأعمال، عكس المغرب الذي أظهر نتائج حسنة مقارنة بتونس والجزائر، ومن هنا نستنتج أن بيئة أداء الأعمال غير الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر لدول المغرب العربي كان لها دورا أساسيا في انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول.

الاقتراحات: يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي خلصت لها الدراسة بغرض تحسين مناخ الاستثمار في دول المغرب العربي وجعله أكثر جاذبية فيما يلي:

1. العمل على تذليل العراقيل ومحاربة ظاهرة الفساد الإداري والمالي، وتسهيل الحصول على التمويل من خلال تفعيل النظام المصرفي وسوق المال بالإضافة إلى زيادة درجة حماية المستثمر الوطني والأجنبي ومنحه المستثمر حرية اقتصادية اكبر، وفتح مجال الاستثمار أكثر أمام القطاع الخاص.

2. تحديد دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الخطط التنموية بشكل واضح، وتوجيهه نوح القطاعات الإستراتيجية التي تحتاج تنمية أكثر مثل قطاع الفلاحة والصحة.

3. تفعيل دور الإدارة عامة وهيئات الاستثمار خاصة في تحسين بيئة أداء الإعمال من خلال تسهيل إجراءات الاستثمار خاصة من حيث عددها وتكلفتها والوقت المستغرق لانجازها، بالإضافة إلى تبني مفهوم الحكومة الالكترونية.

5. مراجعة سياسة ترويج الاستثمار بإحداث هيئات خاصة بترويج الاستثمار تعمل على تعريف المستثمر الأجنبي بفرص وإمكانيات الاستثمار المتاحة في هذه الدول خاصة في القطاعات الحساسة كقطاعات الفلاحة والصحة والتعليم.

قائمة الهوامش:

[1] محمد عبد العزيز عبد الله، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 18.

[2] أميرة حسب الله محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية: دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 19.

[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014**، العدد 29، الكويت، 2014، ص12.

[4] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2012– 2013**، العدد 28، الكويت، 2013، ص12.

[5] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014**، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[6] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة**، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[7] احمد محمود مصطفى، **أوضاع الدول العربية على مؤشر الدول الفاشلة 2015**، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، مصر، من الموقع الالكتروني: http://www.rcssmideast.org/ ، تاريخ الاطلاع: 2015/03/5.

[8] إبراهيم العيسوي، **الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي: حالة مصر**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 15– العدد 1، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2013، ص 196.

[9] ضمان الاستثمار، **آفاق الاقتصاد العربي لعام 2015**، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الفصلي الأول، مارس 2015، ص5.

[10] صندوق النقد العربي، **آفاق الاقتصاد العربي**، أفريل 2015، ص ص 14–16.

[11] نفس المرجع، ص 23،24.

[12] نفس المرجع ، ص ص 39–43.

[13] نفس المرجع، ص ص 50 – 52.

[14] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **نشرة ضمان الاستثمار**، العدد الفصلي الثالث، الكويت، 2006، ص 18.

[15] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية2007**، العدد 23، الكويت، 2007، ص 97.

[16] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية2011**، الكويت، 2011، ص 57.

[17] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001**، الكويت، 2001، ص 88.

[18] World Economic Forum, **The global competitiveness report 2014-2015, Full Data Edition**, Geneva, 2014, p 366.

[19] Ibid, p 278.

[20] Ibid, p106.

[21] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية2006**، الكويت، 2006، ص 85.

[22] World Economic Forum, **The global competitiveness report 2013-2014, Full Data Edition**, Geneva, 2013, pp 15-22.

[23] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2015**، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الرابع، الكويت، 2014، ص9.